

وزارة العدل

بصفتها : المحققة

القرار

رقم القضية : ٢٠٠٦/١٩٩٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

٢٠٠٦/١٩٩٩

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلمان
وعضوية القضاة السادة

كريم الطراونة ، د. عرار خريس ، جميل المحادين ، محمد سامح الدويك .

المبصرة : جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية .

وكيلها المحامي الدكتور فياض القضاة .

المميز ضده : محمد محمود حتمل بشتاوي .

وكيله المحامي ساطع الطعماني .

بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق اربد في القضية رقم ٢٠٠٥/٨٠٩ فصل ٢٠٠٦/٣/٨ القاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق اربد رقم ٢٠٠٤/١٠٧٠ فصل ٢٠٠٣/١٢/٢٠ من حيث المبلغ الواجب الحكم به والزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليه مبلغ (٦٢٥٩) ديناراً و (٧١٥) فلس مع الرسوم النسبية والمصاريف ومبلغ اربعمئة وتسعة وستين ديناراً ونصف أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي بعد إجراء التقاضي بين ما ربح وما خس من دعواه والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

ويتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد بتطبيق أحكام نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ على وقائع هذه الدعوى حيث أن هذا النظام قد خضع لتعديلات متلاحقة وهي - النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٥ والنظام رقم (٢٧)

۳- ...

...

۴- ...

...

۵- ...

...

۶- ...

۱/۷/۱۸۶۱ ...

...

...

۱- ...

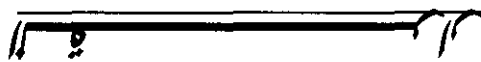
...

...

۷۱۷ ...

...

...



...

مرور السنة الأولى على خدمته في الجامعة ولا يستوفي الموظف اية مكافأة اذا ترك الخدمة في أي وقت خلال تلك السنة الاولى .

٥- أن المرتب الشهري الاخير للمدعي يبلغ ٤٠٩ دنانير .

٦- تنفيذاً للنظام (تدفع المكافأة بحساب مرتب شهر واحد عن كل من السنوات الخمس الاولى وراتب شهر ونصف عن كل من السنوات الخمس الثانية ومرتب شهرين عن كل السنوات الخمس الثالثة ومرتب ثلاثة اشهر عن كل من سنوات الخدمة التي تلي ذلك وتحسب أجزاء السنة على اساس نسبته على السنة الكاملة.

٧- المدعي عليها ممتعة عن دفع المبلغ المدعي به رغم المطالبة المتكررة وبدون

حق .

باشرت محكمة بداية حقوق اربد نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً في غيبة المدعي عليها برقم ٢٠٠٤/١٢/٢٠ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠ قضت فيه بإلزام المدعي عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ ٨١٦٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف بنسبة المبلغ المحكوم به ومبلغ ٤٠٨ دنانير أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ورد الدعوى بمبلغ ٢٠ دينار .

لم ترض المدعي عليها جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية بهذا القرار فطعننت فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف اربد حكماً برقم ٢٠٠٥/٨٠٩ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ قضت فيه بفسخ الحكم المستأنف من حيث المبلغ المحكوم به وإلزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليه مبلغ ٦٢٥٩ ديناراً و ٧١٥ فلساً مع الرسوم النسبية والمصاريف ومبلغ أربعمئة وتسعة وستين ديناراً ونصف أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي بعد إجراء التقاوص بين ما ربح وما خسر من دعواه والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم ترض المدعي عليها جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية بهذا القرار فطعننت فيه تمييزاً للأسباب المبسوطه باللائحة المقدمة من وكيلها بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٤ .

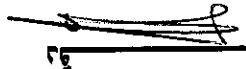
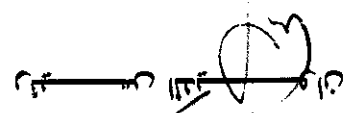
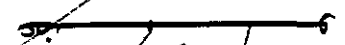

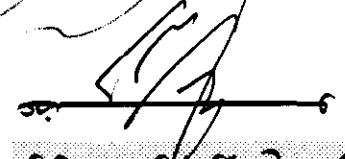
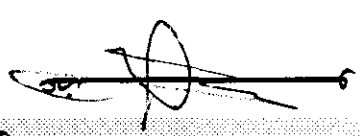

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :

وعن هذه الأسباب جميعاً وفيها تنعى الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها في احتساب المكافأة وفق النظام رقم ٤٣ لسنة ٩٧ الذي بدأ تطبيقه في ٩٧/٩/١ وبأن المدعي قد ترك الخدمة في ٩٧/٨/١ وبأن محكمة الاستئناف أخطأت باحتساب المكافأة على اساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي وكان عليها أن تحسب المكافأة وفق الراتب الاساسي بدون علاوات .

وفي ذلك إن محكمة الاستئناف قد طبقت على المدعي المادة الخامسة من النظام رقم ٢٧ لسنة ٦٤ والمعدل بالنظام رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية وحيث تجد محكمتنا أن المادة الخامسة فقرة أ من هذا النظام قد نصت تدفع المكافأة بحساب مرتب شهر واحد عن كل من سنوات الخدمة الخمس الاولى ومرتب شهر ونصف الشهر عن كل من سنوات الخدمة الخمس الثانية ومرتب شهرين عن كل من سنوات الخدمة الخمس الثالثة ومرتب ثلاث اشهر عن كل من سنوات الخدمة التي تلي ذلك وتحسب أجزاء السنة على أساس نسبتها إلى السنة كاملة .

وحيث أن الخلاف بين المدعي والمدعي عليها ينحصر في تعريف مفهوم المرتب الشهري هل هو الراتب الاساسي فقط ام هو الراتب الاساسي مضافاً إليه العلاوات وهو ما يعبر عنه براتب الضمان الاجتماعي .

وحيث ان النص الوارد في المادة الخامسة فقرة أ جاء بعبارة مطلقة وهي مرتب شهر ، مرتب شهر ونصف ، مرتب شهرين ، مرتب ثلاثة اشهر وحيث أن كلمة مرتب جاءت مطلقة ولم تقيد بأي لفظ او عبارة أخرى فإن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد وبالتالي فإن عبارة (مرتب) تعني الراتب الاساسي مضافاً إليه العلاوات وهو ما يعبر عنه براتب الضمان الاجتماعي وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى ذات النتيجة واحتسبت المكافأة التي يستحقها المدعي على هذا الاساس حيث بلغت قيمة المكافأة ٨١٨٠ ديناراً وبأن محكمة الدرجة الاولى حكمت للمدعي بمكافأة قيمتها ٨١٦٠ ديناراً وبأن المدعي قبل بهذا المبلغ ولم يطعن فيه فقد اعتبرت المكافأة ٨١٦٠ وحسبت منها مبلغ ١٩٠٠,٢٨٥ دينار قيمة مساهمة المدعي عليها في مؤسسة الضمان الاجتماعي عن المدعي

 3/1/3

 
  
 قریبا صد سالہ سابقہ سربراہان اور دیگر اہلکاروں کی طرف سے ۱۹۸۳ء سے ۱۹۸۵ء تک جاری کی گئی تھی۔

۱۔ ان کے پاس کوئی بھی دستاویز نہیں ہے جو ان کے پاس ہو۔
 ۲۔ ان کے پاس کوئی بھی دستاویز نہیں ہے جو ان کے پاس ہو۔

۳۔ ان کے پاس کوئی بھی دستاویز نہیں ہے جو ان کے پاس ہو۔
 ۴۔ ان کے پاس کوئی بھی دستاویز نہیں ہے جو ان کے پاس ہو۔